

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٠٠

الثلاثاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٧/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد كوستا فيليو (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	أيرلندا السيد فلين
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيدة كومبي ميسامبو
	غانا السيدة أوبونغ - ننتيري
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا السيدة كيبوينو
	المكسيك السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جيكوبز
	النرويج السيدة يول
	الهند السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-43841 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التالية وسط المنتجع وأسفرت كما قلت عن مقتل تسعة مدنيين بمن فيهم ثلاثة أطفال أحدهم رضيع يبلغ من العمر عاما واحدا وإصابة ٣٣ آخرين. وتفيد التقارير بأن أحد عشر من المصابين خضعوا لعمليات جراحية ولا يزال ثلاثة منهم في حالة حرجة.

وفي أعقاب الهجوم مباشرة أنشأ رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لجنة لتقصي الحقائق. وفي اليوم نفسه زارت اللجنة موقع الهجوم لمشاهدة الدمار وجمع الأدلة والتواصل مع الشهود والسلطات المحلية. واستنادا إلى تقييمها للأدلة المجموعة نسبت حكومة العراق بأوضح العبارات الأحداث المأساوية إلى القوات المسلحة التركية. وفي غضون ذلك أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا صحفيا، جاء فيه:

”تعارض تركيا جميع أشكال الهجمات التي تستهدف المدنيين وإنها مستعدة لاتخاذ جميع الخطوات لكشف الحقيقة، داعية مسؤولي الحكومة العراقية إلى عدم الإدلاء بتصريحات تحت تأثير خطاب ودعاية المنظمة الإرهابية الغادرة والتعاون في الكشف عن الجناة الحقيقيين الذين ارتكبوا ذلك الحادث المأساوي“.

وفي اليوم التالي ذكرت السفارة التركية في بغداد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ما يلي:

”نعرب عن تعازينا إلى أشقائنا العراقيين الذين استشهدوا على يد المنظمة الإرهابية (حزب العمال الكردستاني)“.

وفي الوقت نفسه أصدر حزب العمال الكردستاني بيانا في ٢٠ يوليو/تموز أيضا نفى فيه وجوده في المنطقة وألقى باللوم على تركيا في الهجوم.

كما عقد مجلس الأمن الوطني العراقي جلسة طارئة في اليوم نفسه استجابة للأحداث المأساوية وأدان بشدة الهجوم التركي ورفض استخدام الأراضي العراقية قاعدة لمهاجمة البلدان المجاورة وتصفية الحسابات.

ومن بين التوجيهات الأخرى الصادرة كلف وزير الخارجية بإعداد ملف متكامل حول الهجمات التركية المتكررة على العراق، فضلا عن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي العراق وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد فؤاد حسين، وزير خارجية العراق.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جانين هينس بلاسختارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هينس بلاسختارت.

السيدة هينس بلاسختارت (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإحاطتكم علما بمستجدات الأحداث المأساوية التي وقعت في قضاء زاخو بمحافظة دهوك، مما أسفر عن وقوع تسعة قتلى وجرح ٣٣ آخرين في صفوف المدنيين.

وفي إحاطتي الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.9034)، تساءلت - وليس للمرة الأولى - عن استخدام القصف والقذائف الذي بات الوضع الطبيعي الجديد في العراق، محذرة من أن تعزيز المصالح بتلك الطريقة محفوف بمخاطر بالغة، مما يزيد من إضعاف دولة العراق.

إليك ما نعرفه حتى الآن. في وقت مبكر من بعد ظهر يوم ٢٠ تموز/يوليه، أصابت خمس قذائف مدفعية منتجع بارشا. والمنتجع وجهة سياحية معروفة، وكما هو متوقع في هذا الوقت من العام، كان مكتظا بالزوار، وكان من بينهم أطفال. ووابل القذائف الأولى أصاب سفح تل غير مأهول بالسكان يطل على المنتجع. لقد أصابت الجولات

إلى حماية المدنيين. وفي حين يجب على جميع الأطراف في جميع النزاعات أن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين في جميع الأوقات، فمن الواضح أنه لم يتم الالتزام بذلك.

وخلال حديثي مع رئيس الوزراء العراقي بالأمس، شدد مرة أخرى على أهمية إجراء تحقيق شفاف وشامل سواء على نحو مستقل أو مشترك. وقال إن من الضروري وضع حد للتكهنات والإنكار وسوء الفهم وزيادة التوتر. وأفهم في الوقت نفسه أن تركيا مستعدة أيضا لمعالجة المسألة بالتعاون مع العراق لتحديد ما حدث بالضبط.

في الختام وكما قلت مرات عديدة في السنوات الماضية، فإن العراق يرفض بحق فكرة أنه يمكن التعامل معه باعتباره ساحة للتنافس الخارجي والإقليمي حيث ينتهك الجيران أو أي جهة فاعلة أخرى سيادته وسلامته الإقليمية بشكل روتيني ودون عقاب.

كما أن من الأهمية بمكان وقف جميع الهجمات على الأراضي العراقية لأن مثل هذه الاعتداءات تزيد من حدة التوترات الوطنية والإقليمية وتسبب أيضا، كما رأينا، مأساة إنسانية خطيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة هينس بلاشارت على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية العراق.

السيد حسين (العراق): السيد الرئيس، إنه لشرف كبير أن أكون في هذا المجلس لأخاطب أعضائه بتقديم الشكر والامتنان لعقد هذه الجلسة الطارئة واغتتم هذه المناسبة لتهنئة السفير كوستا فيليو، الممثل الدائم للبرازيل على تولي بلده رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ولما يبذله من جهود كبيرة وشفافة في تنظيم عمل المجلس. وأود الترحيب بإحاطة الممثلة الخاصة للأمن العام في العراق، رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيدة جانين هينس بلاشارت بشأن موضوع الجلسة الطارئة للمجلس.

تعرب حكومة جمهورية العراق عن ترحيبها بالبيان (SC/14980) الذي صدر عن المجلس عن مجلس الأمن يوم الاثنين الموافق ٢٥ تموز/يوليه للتأكيد بهذا الهجوم الصارخ.

استدعاء السفير التركي واستدعاء القائم بالأعمال العراقي من أنقرة دون إرسال سفير جديد إلى تركيا. وأشارت وزارة الخارجية إلى أن الحكومة العراقية ستلجأ إلى أعلى مستويات الرد الدبلوماسي، بما في ذلك إلى مجلس الأمن.

وفي ٢١ تموز/يوليه عقد القادة العراقيون من مختلف الأطياف السياسية اجتماعا رفيع المستوى وأصدروا بيانا مشتركا يدين الهجوم التركي ويؤيد إجراءات الشكاوى الدولية.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، اجتمع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي برئيس وزراء حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني. وأعرب الجانبان في البيان المشترك الصادر عقب الاجتماع عن إدانتهم الشديدة للعدوان التركي على الأراضي العراقية.

وفي ٢٣ تموز/يوليه أيضا اجتمع مجلس النواب لمناقشة الحادث بحضور وزير الخارجية والدفاع ورئيس أركان الجيش ونائب قائد العمليات المشتركة.

كما أشار وزير الخارجية في خطابه أمام البرلمان إلى تسجيل أكثر من ٧٠٠ ٢٢ انتهاك تركي للسيادة العراقية منذ عام ٢٠١٨. وذكر أيضا أن وزارة الخارجية قدمت ٢٩٦ مذكرة احتجاج على التدخل التركي منذ عام ٢٠١٨.

خلال الجلسة نفسها أوصت لجنة الأمن والدفاع التابعة للبرلمان بطرد عناصر حزب العمال الكردستاني من العراق وانسحاب جميع القوات التركية وإعادة نشر القوات الاتحادية على طول الحدود مع تركيا فضلا عن إلغاء أي اتفاقيات أمنية مع تركيا ومراجعة ميزانية وزارة الدفاع لتعزيز قدراتها العسكرية.

جوهر الأمر أنه في حين لا يرغب أحد في مزيد من التصعيد، يطالب العراق تركيا بسحب قواتها من جميع الأراضي العراقية ويدعو إلى إجراء تحقيق في الحادث.

يدل هذا الهجوم المروع على موقع سياحي معروف جيدا ويمكن تحديده بوضوح على تجاهل مروع للحياة المدنية ولمعايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المقبولة عالميا الرامية

وقد سبق كذلك أن لجأ العراق إلى مجلسكم الموقر بعقد جلسته رقم ٧٥٨٩ عام ٢٠١٥ (انظر S/PV.7589)، بشأن التوغل العسكري التركي داخل أرضيه. وطالب العراق المجلس آنذاك بإصدار قرار يتضمن إدانة هذا التوغل وسحب تركيا لقواتها العسكرية من الأراضي العراقية. لكننا في هذه الحالة قد توجهنا إلى مجلسكم الموقر مباشرة لتقديم شكوى وتوثيق جريمة ضد الإنسانية ارتكبتها الجيش التركي في وضح النهار وفي منطقة خالية من أية مظاهر مسلحة غير شرعية.

ونُدد أمام المجتمع الدولي من جديد بالتواجد غير الشرعي للقوات العسكرية التركية في الأراضي العراقية، ونحذر من استمرار السلوك العدواني للجيش التركي الذي قد يدفع الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، وسط حالة من الغضب الشعبي العارم الذي يجتاح العراق من الجنوب إلى الشمال في كردستان العراق. كما نجدد شجبنا لقرار البرلمان التركي الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ لتمديد تخويل وجود قواته في العراق لمدة سنتين، ونؤكد على أن هذا النهج لن يسبب إلا فقدان الأمن للجميع.

وتؤكد حكومة العراق على تمسكها بنهج يدعو إلى حل الخلافات المتراكمة عبر القنوات الدبلوماسية والحوار وبناء المصالح والتعاون المشترك. وعلى هذا الأساس ندعو المجلس بموجب المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة إلى ممارسة مسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين، من خلال إصدار قرار عاجل يُلزم تركيا بسحب قواتها العسكرية المحتلة من كامل الأراضي العراقية، بإشراف كامل من المجلس؛ وتحميلها تبعات رفض ذلك،

لإنهاء معاناة الشعب العراقي من الاعتداءات التركية المستمرة على أجواء وأراضي وسيادة العراق. كما نطالب المجلس كذلك بإضافة بند الحالة بين العراق وتركيا على أجندة أعمال مجلس الأمن، نظرا لتكرار الخروقات التركية للأراضي والأجواء العراقية منذ سنوات عدة، التي تسبب استمرار وقوع الضحايا المدنيين العراقيين العزل، وتوسيع عدد ومساحة تواجدها العسكري غير الشرعي على الأراضي العراقية.

سنسمع بلا شك من الجانب التركي اليوم ولاحقا، مسوغات غير قانونية عدة بشأن تواجد قوات بلاده العسكرية داخل الأراضي العراقية،

في يوم الأربعاء الموافق ٢٠ تموز/يوليه الساعة ١٣/٥٠ ارتكب الجيش التركي عدوانا ضد أراضي وسيادة العراق وحياة مواطنيه بقصف مدفعي عنيف على العوائل العراقية أثناء تواجدها في مصيف برخ في محافظة دهوك أسفر عن استشهاد ٩ مدنيين من ضمنهم طفلة واحدة كانت عمرها سنة وجرح ٣٣ مدنيا أعزلا مع إلحاق أضرار بالمنشآت المدنية ومخلفا خسائر مادية، وقد أحطنا مجلسكم الموقر بموجب الرسالة المؤرخة ٢١ تموز ٢٠٢٢ بتفاصيل الحادث.

يدين العراق بأشد العبارات هذا العدوان الصارخ الذي ارتكبه الجيش التركي بحق الأبرياء المدنيين، والممتلكات المدنية، والذي يُشكل عدوانا عسكريا على سيادة العراق وأمنه وسلامة أراضيهِ، وإخلالا وتهديدا للسلم والأمن الإقليمي والدولي، ويعدُّ خرقا لأحكام قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ حُسن الجوار، وانتهاكا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والأهداف التي قامت من أجلها المنظمة.

وإثر الهجوم العسكري على الأراضي العراقية، تم تشكيل لجنة وطنية من قبل الحكومة العراقية برئاسة للتحقيق في ظروف هذا الاعتداء، والتي جمعت الأدلة من موقع الاعتداء، تضمنت شظايا مقذوفات المدفعية الثقيلة من عيار ١٥٥ ملم والتي يستخدمها الجيش التركي في المنطقة المحيطة بالمصيف. وستقوم هذه اللجنة أيضا بمهام وضع الخطوط العامة لإدارة هذه الأزمة.

إن هذا العدوان دليل ملموس أمام المجلس على استمرار تركيا بتجاهل مطالبات العراق بإيقاف انتهاكاتها العسكرية المستمرة للسيادة العراقية؛ وسحب قواتها العسكرية من الأراضي العراقية. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، فمنذ عام ٢٠١٨، تم توجيه ٢٩٦ مذكرة رسمية ثنائية صادرة عن وزارة الخارجية العراقية إلى نظيرتها التركية، للاحتجاج على هذه الانتهاكات، والتي بلغ مجموعها ٢٢,٧٤٢ انتهاكا لحد الآن، والموثقة بموجب الرسائل المتطابقة البالغ عددها ثمان رسائل متطابقة موجهة من الممثل الدائم لجمهورية العراق إلى كل من رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، والصادرة كوئائق رسمية من وثائق مجلس الأمن، آخرها الوثيقة التي صدرت بالرمز S/2022/500 في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢.

أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه. إن العراق يطرح هذه القضية أمام مجلس الأمن لأهميتها القصوى، ولإيماننا الراسخ بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على التزامنا المشترك بممارسة التسامح والعيش معاً في سلام وحسن جوار، وكذلك أن نوجد قوانا لصون السلام والأمن الدوليين.

وإن أملنا أن يدرك مجلس الأمن مدى خطورة الموقف وأن يضطلع بمسؤوليته لصون السلام والأمن الدوليين. وللتعبير عن إرادة العراق السياسية الصادقة وحسن النوايا، نطلب من مجلس الأمن تشكيل فريق دولي مستقل للتحقيق في هذا العمل العدواني.

ومن هنا نوجز أمامكم مطالب العراق من مجلس الأمن وكما يلي:

أولاً، إصدار قرار يلزم تركيا بسحب قواتها العسكرية من كامل الأراضي العراقية، حيث أن تواجد هذه القوات غير شرعي ولم يكن بطلب من الحكومة العراقية، وليس هناك أي اتفاق أو اتفاقية عسكرية أو أمنية بهذا الخصوص، وإن تواجدها سيؤدي إلى زعزعة الوضع الأمني وخلق حالة عدم الاستقرار.

ثانياً، توجيه إدانة قوية تجاه هذا العدوان، والعمل على ضمان مساءلة مرتكبي هذا الفعل الشنيع الذي استهدف المدنيين، بوصفه تهديداً للأمن القومي العراقي، وللسلم والأمن الإقليمي والدولي، عبر تشكيل فريق دولي مستقل للتحقيق في هذا العمل العدواني.

ثالثاً، نطالب بإدراج بند الحالة بين العراق وتركيا على جدول أعمال مجلس الأمن، نظراً لتكرار الخروقات التركية للأراضي والأجواء العراقية منذ سنوات عدة والتي تسبب وقوع ضحايا من العراقيين العزل.

رابعاً، إلزام الحكومة التركية بدفع التعويضات الناجمة عن الخسائر التي لحقت بالمدنيين العزل، وما نجم عنه من توقف نشاطات اقتصادية وسياحية نتيجة هذا القصف المدفعي التركي.

ومن جانب آخر، يؤكد العراق على إبداء المسؤولية وعلى نحو شفاف، وعلى سلامة موقفه تجاه ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليميين

مُتذرعاً بحجج لا أساس لها، مرتبطة بمشكلة داخلية تركية متصلة بحزب العمال الكردستاني التركي، ومزاعم وجود اتفاق مع العراق يسمح بالتواجد العسكري التركي داخل الأراضي العراقية لمعالجة هذه المشكلة التركية. وسيكرر كذلك استخدامه غير القانوني للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة في تبرير تصرفات بلده في انتهاك السيادة العراقية، الذي يستوجب بموجب هذه المادة ذاتها، أن تعلم تركيا مجلس الأمن بما تقوم به من خروقات عسكرية داخل الأراضي العراقية، وهو الشيء الذي لا تقوم به، وبالتالي لا تنفذ المادة التي تستعين بها بل تخرق ميثاق الأمم المتحدة.

وبسبب هذا الوضع، نؤكد أمام المجتمع الدولي أجمع ومن خلال المجلس الموقر، بعدم وجود أي اتفاق أمني بين العراق وتركيا بشأن السماح للقوات التركية بالتوغل داخل الأراضي العراقية لمطاردة حزب العمال الكردستاني التركي؛ مقابل إصرار تركيا على وجود هكذا نوع من الاتفاق. كما نذكر بأن الجانب التركي هو المتسبب بهذه الأزمة من الأساس، من خلال مبادرة أنقرة مع حزب العمال الكردستاني التركي عام ٢٠١٣، المتضمنة في إحدى فقراتها مطالبة مسلحي الحزب بالانسحاب من تركيا إلى داخل الأراضي العراقية متجاهلين بشكل كامل مشاغلنا الأمنية وحققنا السيادي على أراضيها.

وأكدت الحكومة العراقية أن هذا الإجراء يُشكل تهديداً للأمن والسلم في العراق والمنطقة؛ وتم إحاطة المجلس بذلك برسالة موجهة من وزير خارجية العراق الأسبق إلى رئيس مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٣، وتوثيقها لاحقاً كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وطالبنا المجلس الوقوف بوجه مثل هذه التصرفات. وضمن هذا المقام، ترفض حكومة العراق نهج تركيا في تصدير مشاكلها الداخلية إلى العراق وألا تكون تسوية مشاكلها على حساب العراق. وفي الوقت ذاته، تؤكد حكومة بلدي بأن السلطات الأمنية الاتحادية التي من مهامها حفظ أمن الحدود تُنسّق مع السلطات الأمنية وقوات البيشمركة في حكومة إقليم كردستان العراق لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة التنظيمات المسلحة والإرهابية، حيث إن الدستور العراقي يشير في الفقرة الثانية من المادة ٧ بأن تلتزم الدولة محاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعمل على حماية

هناك حملة لإلقاء اللوم على بلدي فيما حدث. لكن تم الكشف في نهاية المطاف عن أن منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية كانت مسؤولة عن الهجوم.

وتتباين ردود فعل السلطات العراقية على دعواتنا للتعاون بحسب انتمائنا السياسي. فقد كان بعضهم متقنين معنا في الرأي - لقد أرادوا معرفة الحقيقة. وأشاروا إلى أنهم يؤمنون بأهمية العلاقات الثنائية بين البلدين؛ ونود أن نشكر تلك السلطات العراقية على نهجها المسؤول إزاء المسألة. بيد أن مسؤولين عراقيين آخرين اختاروا التصعيد؛ وبدلاً من الدبلوماسية والتعاون، اختاروا نشر رسائل مؤذية عبر وسائل الإعلام، مع استفزاز الجمهور العراقي واستخدام تلك المعلومات لدق إسفين بين الشعبين التركي والعراقي. لذلك نعتقد أن جلسة اليوم هامة جداً لوضع الأمور في نصابها، لا مع أعضاء المجلس فحسب بل أيضاً مع إخواننا وأخواتنا في العراق.

وما فتئ بلدي يحافظ دائماً على دعمه القوي لسيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقراره وازدهاره. وأي ادعاءات بعكس ذلك هي ادعاءات كاذبة وسيئة النية. ودعونا نوضح الأمر إيضاحاً تاماً: المنظمات الإرهابية هي التي تنتهك سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وليس تركيا.

وممارسة السيطرة الكاملة على الأراضي، واحتكار استخدام القوة، ورفع العلم، والسيطرة على الضرائب، هي بعض من وظائف امتلاك السيادة وممارستها. وإن لم تكن تلك المهام تحت سيطرة الدولة، فكيف يمكننا أن نتحدث عن ممارسة السيادة؟

وبينما نحن نتكلم، ترفع أعلام منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في أجزاء معينة من شمال العراق - وليس أعلام الحكومة الاتحادية أو حكومة إقليم كردستان. فمن الذي يسيطر على نقاط التفتيش في أجزاء معينة من شمال العراق؟ إنهم إرهابيو حزب العمال الكردستاني - وليس الحكومة الاتحادية أو حكومة إقليم كردستان. من الذي يفرض ضرائب بصورة غير مشروعة على السكان المحليين؟ إنها منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية - وليس الحكومة المحلية أو حكومة إقليم كردستان. هذه ليست سوى أمثلة قليلة.

والدوليين، ويعرب العراق عن استعداده الكامل للعمل مع الأمم المتحدة والدول الأخرى المعنية من أجل إخراج عناصر حزب العمال الكردستاني التركي من الأراضي العراقية لأن وجودها يسبب زعزعة الأمن وخلق حالة عدم الاستقرار في العراق.

إن شعب العراق يتابع مداولات هذه الجلسة اليوم باهتمام شديد وآمال كبيرة، وينظر إلى الأمم المتحدة وإلى هذا المجلس باعتبارهما ضامنين للسلام والأمن الدوليين، وهو على ثقة بأن هذا المجلس سيعمل بكل جهد وإخلاص لحماية السلام والحفاظ عليه، والاهتمام بجدية كبيرة عند تعرض حقوق الدول للتهديد، ويتطلع لدور حاسم وفاعل للمجلس في إيجاد الحلول اللازمة ومنع أي تداعيات مستقبلية لهذه الأزمة.

في الختام، تؤكد حكومة جمهورية العراق بأنها تعمل جاهدة على المساهمة الإيجابية في حل النزاعات في المنطقة، وتوسيع مساحات التفاهم بين دول الجوار عبر الوسائل السلمية، وترفض رفضاً قاطعاً تحويل العراق إلى مسرح لتنفيذ أجندات ومصالح الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيتشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب مرة أخرى عن تعازينا لشعب العراق وحكومته. وتتوجه قلوبنا ودعواتنا إلى أسر الضحايا. ونحن نشاطرهم حزنهم ونتمنى للجرحي الشفاء العاجل. ونود أن نحيط مجلس الأمن علماً بأننا كنا على اتصال بالحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان فور وقوع الهجوم، وبعد ساعات قليلة أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً. لقد أوضحنا أن تركيا مستعدة لاتخاذ جميع الخطوات للكشف عن الحقيقة. وفي أنقرة وبغداد وإربيل، نقل مسؤولونا نفس الرسالة على مختلف المستويات، رافضين هذه المزاعم ومعرّبين عن دعمهم للسلطات العراقية في تحقيقاتها. وأشاروا أيضاً إلى أنها لم تكن أول حملة تشويه ضد بلدي.

في ٢٢ آب/أغسطس من العام الماضي قُتل سائحان عراقيان في نفس المنطقة. وهوجمت سيارتهما. وبعد الحادث مباشرة، كانت

وهناك أيضا ادعاء بأن حزب العمال الكردستاني قد زاد من وجوده في العراق منذ عام ٢٠١٣. ونرفض تماما هذا الادعاء الذي لا أساس له من الصحة. فحزب العمال الكردستاني موجود في العراق منذ ثمانينات القرن العشرين. والأسباب التي جعلت حزب العمال الكردستاني يجد ملجأ في العراق منذ الثمانينات معروفة جيدا للجميع، بما في ذلك لوزير الخارجية نفسه.

ومن واجب السلطات العراقية، بموجب القانون الدولي والمادة ٧ من الدستور العراقي، منع حزب العمال الكردستاني من استخدام أراضي العراق. إلا أنه حتى الآن ثبت أن العراق إما غير قادر أو غير راغب في محاربة الإرهابيين. وإن لم يستطع بلد ما السيطرة على أراضيه، وكان غير راغب في محاربة الإرهابيين، ولم يستطع منع الإرهابيين من استخدام أراضيه لقتل مواطني دولة مجاورة، فإنه ينحاز، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى جانب الإرهابيين. الأمر بهذه البساطة. لا يمكن لدولة أن تنتقد جارتها لاستعمالها حقها في الدفاع عن النفس.

وفي الأشهر الستة الأولى من هذا العام، شن حزب العمال الكردستاني ٣٣٩ هجوما ضد بلدي. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كان هناك ما يقرب من ١٥٠٠ هجوم. ولا يمكننا أن نسمح للأراضي الواقعة على طول حدودنا بأن تصبح قاعدة لشن هجمات ضدها. ولن يسمح بذلك أي عضو من أعضاء المجلس. ولن تسمح حكومة العراق بذلك، وينبغي ألا تسمح به.

وفي ظل عدم قدرة العراق واستعداده للتعامل مع وجود المنظمات الإرهابية في بلده، فإننا ملزمون باتخاذ التدابير المناسبة، تماما كما يفعل أي عضو في المجلس. وسنواصل ممارسة حقنا الأصلي في الدفاع عن النفس على النحو المبين في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وسنتصرف في سياق المسؤولية التي تنيطها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب. وبذلك، سنواصل إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، والبنية التحتية المدنية، والممتلكات التاريخية والثقافية، والبيئة.

الحقيقة هي أن الحكومة العراقية لا يمكنها أن تمارس سيادتها الفعلية على أجزاء معينة من أراضيها في الشمال. ونقدر أن حزب العمال الكردستاني يسيطر على مساحة لا تقل عن ١٠٠٠٠ كيلومتر مربع في العراق. وقد أخلى حزب العمال الكردستاني قسرا ما يقرب من ٨٠٠ قرية، وأصبحت جميع تلك المواقع ملاذات آمنة للإرهابيين.

ففي سنجار، على سبيل المثال، لا تملك الحكومة العراقية أي سلطة على الإطلاق في جميع أنحاء المدينة بأكملها. وقد تم التوقيع على اتفاق سنجار بحضور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلا أنه لم ينفذ بعد. فلا يسمح للأيزيديين بالعودة، ولا يزال وجود حزب العمال الكردستاني في سنجار أمر موضع تسامح.

ومخيم مخمور مثال آخر. فهذا المكان فقد وضعه كمخيم للاجئين منذ فترة طويلة. وتمنع قوات الحكومة الاتحادية العراقية والبشمركة وحتى السلطات العراقية المدنية من الوصول إلى ذلك المخيم. إنه بمثابة مركز لوجستي وساحة تدريب للمنظمة الإرهابية. وفي تموز/يوليو ٢٠١٩، اغتيل دبلوماسي تركي في إربيل على يد زائر منتظم لمخيم مخمور. وعلى الرغم من طلباتنا المتكررة، لم يتم تسليم مرتكبي ذلك الهجوم إلى تركيا.

لقد كان حزب العمال الكردستاني مسؤولا عن مقتل أكثر من ٤٠٠٠ شخص في بلدي على مدى الـ ٤٠ عاما الماضية. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من البلدان الأخرى قد صنفت حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية. ومع ذلك، فهنا في هذه القاعة، وقبل بضع دقائق فقط، لم يستطع وزير خارجية العراق، معالي السيد فؤاد حسين، حتى أن يصف حزب العمال الكردستاني بحقيقته: منظمة إرهابية. إننا نرفض وندين بشدة وصف حزب العمال الكردستاني كجماعة بريئة، فهذه إهانة لأكثر من ٤٠٠٠ شخص قتلهم حزب العمال الكردستاني وأسروهم. إنه أمر مخجل. فكم شخص آخر يجب أن يموت قبل أن يتمكن السياسيون العراقيون من وصف حزب العمال الكردستاني بأنه منظمة إرهابية؟ ونود أن يلاحظ جميع أعضاء المجلس تلك النقطة باعتبارها مثالا على رفض بعض السياسيين العراقيين الشائن لإدانة الإرهاب.

إحاطتها اليوم بشأن الهجوم المروع. وأود أيضا أن أرحب بحضور وزير الخارجية العراقي وممثل تركيا.

تدين الولايات المتحدة بشدة الهجوم الذي وقع في ٢٠ تموز/يوليه في محافظة دهوك العراقية، والذي أودى بحياة تسعة مواطنين عراقيين، بمن فيهم أطفال، وجرح كثيرين آخرين. ونعرب عن تعازينا لأسر القتلى وعن تعاطفنا مع المصابين.

إن قتل المدنيين أمر غير مقبول دائما، وعلى جميع الأطراف التزام بكفالة حماية المدنيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك بموجب القانون الدولي الإنساني. وتحقيقا لتلك الغاية، نتطلع إلى تلقي معلومات إضافية وتوضيح أوفي فيما يتعلق بملاسات الهجوم. وكلما توفرت لدينا معلومات أدق بشأن ما حدث بالضبط، زادت فرصتنا في منع الهجمات المستقبلية والحيلولة دون سقوط ضحايا في صفوف المدنيين.

وفي غضون ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، والامتناع عن الأعمال التي تعرض المدنيين للخطر، وتؤجج التوترات، وتزيد من خطر نشوب نزاع مسلح. فالعراق والعراقيون يستحقون مستقبلا أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أود بداية أن أتقدم لكم بالشكر على تجاوبكم السريع لعقد هذه الجلسة الطارئة في ظل الأحداث الأخيرة التي شهدتها جمهورية العراق. كما أشكر السيدة جانين هينس بلاسخت على إحاطتها القيمة، وأرحب كذلك بمشاركة معالي السيد فؤاد حسين وزير خارجية جمهورية العراق في هذه الجلسة.

لقد دعم بلدي عقد هذه الجلسة الطارئة تجاوبا مع الطلب الوارد في رسالة معالي وزير خارجية جمهورية العراق في ٢١ تموز/يوليه، وذلك على خلفية الهجوم الذي استهدف مصيف برخ في محافظة دهوك بإقليم كردستان العراق يوم الأربعاء الماضي. وتدين دولة الإمارات وبأشد العبارات هذا العمل الشنيع، الذي أسفر عن استشهاد تسعة مدنيين وإصابة ما يزيد عن ٣٣ مدنيا. كما نعرب عن خالص

إن تركيا والعراق سيظلان جارين وصديقين. ولا نريد أن نرى عراقا مجزأ على أسس عرقية وطائفية. ونؤيد بقوة تعزيز مؤسسات العراق وهويته الوطنية. ونأمل في تشكيل حكومة تمثيلية وعاملة لديها خطة فعالة للاقتصاد وإعادة الإعمار. نريد أن يحكم العراق سياسيون ولاؤهم لعلمهم ولشعبهم، وليس للمصالح الشخصية أو الطموحات أو الهويات الطائفية أو القوى الخارجية.

مع ذلك، وكما أظهرت التطورات الأخيرة، هناك جهود تبذلها بعض الدوائر لتوحيد الجماعات السياسية المختلفة حول الخطاب المناهض لتركيا. إنها لعبة خطيرة جدا. ونريد لجميع إخواننا وأخواتنا في العراق أن يعرفوا أننا لا نريد أن تتأثر علاقاتنا الثنائية نتيجة للحسابات السياسية الداخلية لمجموعات معينة في العراق.

إن بلدي اليوم أكثر التزاما بالعمل مع شعب العراق من أجل تحقيق مزيد من السلام والتفاهم. ولن نتوانى في دعمنا الثابت لجيراننا في سعيهم لتحقيق الاستقرار والأمن. إن الشعب العراقي يعرف جيدا ما يعنيه فقدان أحد ذويه بسبب الإرهاب. لقد قاتل ببسالة ضد داعش. ولطالما أظهر شعب العراق تضامنه معنا في كفاحنا ضد حزب العمال الكردستاني. ونريد أن نشهد نفس التضامن والسلوك المسؤول من جانب المسؤولين العراقيين. وبقدر ما نحترم أمن العراق، فإننا نتوقع نفس الاحترام من السلطات العراقية. يجب أن يكون ذلك جهدا متبادلا. إننا نريد للعراق أن يحكمه سياسيون مسؤولون مستعدون لمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ونود أن نعرب مرة أخرى عن تعازينا لإخواننا وأخواتنا في العراق. ونشاطهم الشعور بالأسى على الخسارة التي لا مبرر لها في أرواح المدنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة هينس - بلاسخت على

وكما أعرب الاتحاد الأوروبي بوضوح في بيانه بشأن الحادث الذي وقع في الأسبوع الماضي، فإن الهجمات ضد المدنيين محظورة بموجب القانون الدولي. ومن الأهمية بمكان إجراء تحقيق سريع من أجل تحديد المسؤولين وكفالة المساءلة. ونحث جميع الدول الأعضاء على التعاون بنشاط مع حكومة العراق وجميع السلطات الأخرى ذات الصلة دعماً لهذه التحقيقات.

ويضاف المدنيون الذين قتلوا في الهجوم في دهوك إلى العدد الكبير المثير للقلق للضحايا المدنيين الذي قضاوا بسبب الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في جميع أنحاء العالم. وندعو جميع الدول إلى تأييد الإعلان السياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي صدر مؤخراً في جنيف في أعقاب عملية قادتها أيرلندا.

لقد أظهر العراق التزاماً مستمراً بتعزيز الحوار الإقليمي خلال العام الماضي. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى المشاركة في حوار بناء الآن، والامتناع عن أي أعمال أحادية الجانب واستفزازية وتصعيدية. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لاستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية وازدهاره، فضلاً عن عملياته الديمقراطية.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلت بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق على إحاطتها المفصلة والزاهرة بالمعلومات.

وأرحب بحضور وزير الخارجية العراقي وممثل تركيا في هذه الجلسة التي تعقد بشكل عاجل.

ولا يزال العراق ملتزماً بالتزاماً راسخاً بدرب الخروج من الأزمة بغية تحقيق الاستقرار. ونلاحظ أيضاً تحسناً واضحاً في الحالة الإنسانية في البلد. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحكومة العراقية مصممة على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي والتعاون مع الأمم المتحدة في الميدان، بغية حل المشاكل الأمنية التي تواجهها.

كما تدين غابون بأشد العبارات الهجوم الذي وقع في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٢٢ في محافظة دهوك شمال العراق، والذي خلف ٩ قتلى

تعازيناً ومواساتاً لجمهورية العراق حكومة وشعباً ولأسر ضحايا هذه الجريمة النكراء، مع تمنياتنا بالشفاء العاجل لجميع المصابين.

وتؤكد دولة الإمارات دعمها لإجراء التحقيقات اللازمة حول هجوم دهوك، كما تؤكد تضامناً مع كافة الإجراءات التي يتخذها العراق لحماية سيادته وأمنه واستقراره. فهذا الهجوم لا يمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل يعد أيضاً تهديداً لأمن واستقرار العراق. كما أن هذا الهجوم قد يفاقم التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها العراق في هذه المرحلة الحرجة، خاصة بعد مرور قرابة تسعة أشهر منذ إجراء الانتخابات البرلمانية من دون تشكيل حكومة جديدة، ومواصلة الجماعات الإرهابية، ومنها تنظيم داعش، شن الهجمات واستهداف المدنيين وقوات الأمن والمنشآت الحيوية. وقد أعرب بلدي عن إدانته واستنكاره الشديدين أيضاً للهجوم الإرهابي الذي استهدف نقطة أمنية للشرطة في محافظة صلاح الدين الأسبوع الماضي.

ختاماً، وفي سياق الموقف الحازم الذي اتخذته المجلس بإدانته لهجوم دهوك في بيانه الصحفي الصادر يوم أمس الإثنين (SC/14980)، نشدد على ضرورة التزام كافة الأطراف باحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه والامتناع عن أية أفعال من شأنها أن تزعزع أمنه واستقراره، مهما كانت الذريعة.

السيد فلين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة على عقد مناقشة اليوم المهمة. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها المفيدة جداً. وأضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الترحيب في قاعة مجلس الأمن بوزير خارجية العراق وممثل تركيا.

وتدين أيرلندا بشدة القصف المدفعي المميت الذي وقع في دهوك في ٢٠ تموز/يوليه، والذي أسفر عن مأساة مقتل تسعة مدنيين وإصابة كثيرين آخرين. وقد سجل مجلس الأمن إدانته القاطعة لهذا الهجوم في بيانه الصحفي الذي نشر أمس، ٢٥ تموز/يوليه (SC/14980).

ونعرب عن خالص تعازينا لأحباء الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. ونعرب عن تضامنا مع شعب العراق ومع الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في هذا الوقت.

كرديستان العراق بقصف مدفعي، أسفر عن استشهاد ٩ مدنيين وإصابة ٣٣ مدنياً أعزلاً.

يجب احترام سلامة أراضي العراق وسيادته، ويتعين على الطرف المعني أن يتقيد بالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني وأن يتعاون مع حكومة العراق في التحقيق في تلك الهجمات بغية ضمان المساءلة. إن للسلام والاستقرار والأمن في تلك المنطقة أهمية قصوى بالنسبة للهند. فوجود عراق قوي ومستقر وسيادي سيؤدي إلى المزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة. إننا نشجع جميع بلدان المنطقة على العمل معا لتحقيق تلك الغاية. وبوصف الهند صديقا قديما للعراق وشعوبه فإنها ستظل داعمة لجميع المساعي الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن والرخاء لشعب العراق.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم الهند الثابت لوحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ونظل نعيد التأكيد على أن النظام العالمي يركز على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأشكر الممثلة الخاصة للأمن العام على المعلومات المستكملة. كما نرحب بمعالي وزير خارجية العراق في هذه الجلسة ونعرب عن خالص تعازينا له ولأسر القتلى ولشعب العراق. وتتضمن النرويج إلى الآخرين في الإدانة الشديدة للهجوم الذي وقع في محافظة دهوك، والذي أسفر عن مقتل وجرح مدنيين، بمن فيهم أطفال. إن تعمد توجيه الهجمات ضد المدنيين أمر غير مقبول وغير قانوني بموجب القانون الدولي. يجب حماية جميع المدنيين. ندعو إلى إجراء تحقيق شفاف، ويجب ضمان المساءلة عن الهجوم.

إن الاستقرار والأمن في العراق وفي المنطقة أمران أساسيان. ونشجع جميع الأطراف في العراق وفي المنطقة على وقف استخدام العنف؛ والمساعدة في تخفيف حدة الوضع؛ وتعزيز التنمية والأمن، على أساس سيادة العراق وسلامته الإقليمية.

و ٣٣ جريحا، بينهم نساء وأطفال. وهذا الهجوم العشوائي على المدنيين الأبرياء غير مقبول.

ويود بلدي أن يتقدم بالصلص تعازيه لأسر الضحايا وللشعب العراقي. وبالإضافة إلى أن هذا العمل خسيس ومقيت، فإنه يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، الذي يجب بموجبه عدم توجيه الهجمات ضد المدنيين. ولذلك فإننا ندعو السلطات العراقية إلى إلقاء الضوء الكامل على ملابسات هذا الهجوم وتحديد المسؤولية حتى يمكن تقديم الجناة إلى العدالة. وختاما، نؤكد من جديد تضامننا مع أسر الضحايا ومع الشعب العراقي ككل.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمن العام على إحاطتها المفصلة. وأرحب بحضور وزير خارجية العراق، معالي السيد فؤاد حسين، جلسة اليوم. وأنه أيضا بحضور ممثل تركيا للجلسة.

إننا ندين بشدة القصف الأخير في قضاء زاخو بمحافظة دهوك بإقليم كردستان العراق. وبالنيابة عن حكومة الهند وشعبها، أعرب عن خالص تعازينا للأسر التي فقدت أحباءها في الهجوم، وأتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

ونرحب بإدانة مجلس الأمن لهذا الهجوم الخسيس التي صدرت في الوقت المناسب. فهذا الهجوم داخل أراضي العراق يشكل انتهاكا واضحا لسيادة البلد. ويظهر الهجوم على موقع مدني أيضا تجاهلا صارخا للقانون الدولي الإنساني.

ويتعين على المجلس أن يعالج بعض الشواغل المبينة في رسالة وزير خارجية العراق الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن الهجوم الذي وقع في محافظة دهوك، والتي أكد فيها ما يلي:

”ارتكبت القوات التركية عدوانا صريحا وسافرا على أراضي العراق وسيادته وحياة وأمن مواطنيه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٢٢، عندما استهدفت المصيف في محافظة دهوك بإقليم

وفي الختام، تود غانا أن تؤكد من جديد دعمها لأمن العراق واستقراره وضرورة أن تحترم جميع الجهات الفاعلة سيادة العراق وسلامته الإقليمية احتراماً كاملاً وغير مشروط.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

يتابع وفد بلدي بقلق بالغ الأحداث الأخيرة في إقليم كردستان العراق. وتعرب المكسيك عن تضامنها مع حكومة العراق فيما يتعلق بالهجوم الذي تم شنه في ٢٠ تموز/يوليه في محافظة دهوك، والذي تسبب في مقتل تسعة مدنيين وجرح أكثر من ٣٠ آخرين وأسفر عن قدر كبير من الأضرار المادية. إننا ندين ذلك الهجوم بأشد العبارات ونقدم تعازينا لأسر الضحايا، ونتمنى للجرحي الشفاء العاجل.

إن أي هجوم على المدنيين هو انتهاك للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تدعو المكسيك إلى إجراء تحقيق عاجل ونزيه في ذلك الحادث الخطير. كما ندعو إلى وضع حد لأي عمل يمكن أن يصعد التوترات ويزعزع استقرار المنطقة بأسرها. وهذا يعني أيضاً أنه يجب الاضطلاع بأنشطة مكافحة الإرهاب بما يتفق تماماً مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وثمة حاجة ملحة إلى اختيار آليات لبناء الثقة بين دول المنطقة لتجنب أي آثار قد تكون على نطاق إقليمي.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بالترحيب بوجود وزير خارجية العراق بيننا، وأود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها.

تدين فرنسا بشدة الضربة العشوائية التي نفذت في ٢٠ تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وجرح نحو ٣٠ آخرين، من بينهم أطفال، في إقليم كردستان العراق المتمتع بالحكم الذاتي. إن هذا الهجوم الذي استهدف مدنيين هو أمر غير مقبول، ونحن نتضامن مع العراق والشعب العراقي في ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة. لقد عانى الشعب العراقي معاناة كبيرة في العقود السابقة، وأصبح تطلعه إلى العيش في سلام مشروعاً أكثر من أي وقت مضى.

إننا نشكر السلطات العراقية على تقديمها للمعلومات الأولية عن الهجوم. فهناك حاجة ماسة إلى إلقاء الضوء الكامل على ملابسات

السيدة أوبونغ - ننتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بمشاركة وزير خارجية العراق وممثل تركيا في هذه الجلسة. كما أود الإعراب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام على الإحاطة التي قدمتها بعد ظهر اليوم.

إن التقرير المتعلق بالهجوم المأساوي على منتجع سياحي في محافظة دهوك، في إقليم كردستان العراق، في ٢٠ تموز/يوليه، والذي أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة ٣٣ آخرين، يثير قلقاً شديداً. إننا نضم صوتنا إلى أصوات أعضاء المجلس الآخرين في الإدانة القاطعة لذلك الهجوم وتعرب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة العراق ولإقليم كردستان، وبخاصة لأسر الضحايا. ومن المؤسف تماماً أن يتحمل مواطنون عراقيون أبرياء مرة أخرى وطأة هذه الهجمات. إن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين مباشرة غير مقبولة تحت أي ظرف من الظروف.

في هذا السياق، وتمشيا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى مواصلة التقيد بالتزاماتها الدولية، لأن ذلك يظل أمراً أساسياً لضمان حماية السكان المدنيين والهيكل الأساسية المدنية.

نلاحظ عدم اليقين فيما يتعلق بملابسات الهجوم، بما في ذلك مرتكبه. ويتحتم محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني إذا أردنا توفير قدر من العدالة للضحايا وأسرهم.

ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية من أجل إجراء تحقيق شامل في الظروف المحيطة بالهجوم. وبالنظر إلى أن الحالة الأمنية في العراق لا تزال متقلبة فإن الهجمات من هذا النوع لا تؤدي إلا إلى زعزعة استقرار البيئة الأمنية المضطربة أصلاً في البلد. وتود غانا أن تشدد ليس فقط على أثر هذه الهجمات المزعزع للاستقرار في العراق وإقليم كردستان، بل أيضاً على إمكانية تقويض هذه الهجمات للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونحث في هذا الصدد الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تتسبب في هجمات انتقامية، مع مراعاة أن الطريق الرئيسي لحل الخلافات هو من خلال الوسائل السلمية.

إلى زيادة تقويض جهود السلام والاستقرار على الأراضي العراقية، لا سيما في وقت محفوف بالمخاطر حيث لا يزال العراق في طور تشكيل حكومته.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الهجمات يمكن أن تضعف قدرة أجهزة الدولة الأمنية، مما يتيح للجماعات الإرهابية الفرصة لتكثيف هجماتها الإرهابية الشنيعة. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمنطقة، والبلدان المجاورة على وجه الخصوص، أن تدعم العراق من أجل بناء قدرته المحلية على الصمود في وجه الشبكات الإرهابية حتى يصبح العراق مُصدراً صافياً للسلام. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى تجنب أي أنشطة يمكنها أن تقوض أمن البلد واستقراره، ونشدد على ضرورة الحفاظ على سيادة العراق وسلامته الإقليمية، متشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بداية أن أرحب بالسيد فؤاد حسين، وزير خارجية جمهورية العراق، وأن نشكر السيدة جينين هينيس - بلاسختارت، الممثلة الخاصة للأمم العام، على إحاطتها.

ما فتئنا نراقب بجزع التطورات في العراق الصديق، حيث قُتل في ٢٠ تموز/يوليه ثمانية أشخاص وأصيب أكثر من ٢٠ مدنياً جراء قصف في محافظة دهوك الشمالية. ونتقدم بخالص تعازينا لأحباء الضحايا ونعرب عن أطيب تمنياتنا بالشفاء العاجل للمصابين. ونحن على ثقة من أنه سيتم إجراء تحقيق شامل في هذا الحادث. وقد استمعنا إلى الموقف الذي أعرب عنه ممثل تركيا في ذلك الصدد وأحطنا به علماً.

ونؤكد من جديد دعمنا المبدئي والثابت لتحقيق الاستقرار والأمن في جمهورية العراق. ونود أن نؤكد أهمية احترام سيادة هذا البلد العربي وسلامته الإقليمية. وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء العواقب السلبية المحتملة لهذا الحادث على الحالة السياسية الداخلية في البلد نتيجة لمحاولات جره إلى مواجهة إقليمية، مما يقوض جهود السلطات العراقية لإعادة بناء البلد في سياق التحديات والتهديدات الواسعة النطاق التي تواجهه، بما في ذلك الإرهاب. وقد أكدنا باستمرار أن العراق لا ينبغي أن يصبح مسرحاً لتصفية الحسابات السياسية.

تلك المأساة من أجل ضمان محاسبة الجناة بالكامل. وتود فرنسا أيضاً التذكير بأهمية التعاون بين السلطات الاتحادية ومنطقة كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما الأمن.

وتذكر فرنسا بالتزامها بسيادة العراق واستقرار إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي داخله. ونرحب بالتزام رئيس الوزراء، السيد مصطفى الكاظمي، بالأمن والاستقرار الإقليميين، في سياق الجهود التي أدت إلى مؤتمر بغداد.

ونذكر أيضاً بالجهود التي يبذلها العراق وجيرانه لإقامة علاقات تستند إلى مبادئ علاقات حسن الجوار وعدم التدخل. وندعو إلى خفض التصعيد لتجنب أي زعزعة أخرى للاستقرار، والتي من شأنها أن تعرقل جهودنا المشتركة لمواجهة تنظيم داعش في كل من العراق وسورية.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمم العام جينين هينيس - بلاسختارت على إحاطتها، ونرحب بمشاركة معالي السيد فؤاد حسين، وزير خارجية العراق، وممثل تركيا.

تدين كينيا الهجوم المروع الذي وقع في محافظة دهوك العراقية في ٢٠ تموز/يوليه، والذي أودى بحياة مدنيين أبرياء، بمن فيهم أطفال، وأسفر عن وقوع العديد من الإصابات. ونتقدم بخالص تعازينا لأسر الضحايا وحكومة العراق، وكذلك لمنطقة كردستان العراقية، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل والتام.

إننا ندين استخدام الأجهزة المتفجرة والقذائف التسيارية والضربات الجوية المدفعية على المدنيين والأهداف المدنية، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وكما فعلنا في الماضي، نكرر التأكيد على ضرورة حماية العراق من أن يصبح ساحة دولية للدول والجهات الفاعلة غير الحكومية لتصفية الحسابات بما يضر بالأمن والاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلد وشعبه. وتصعيد العنف لن يؤدي إلا

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس - بلاسكارت على إحاطتها وأرحب بوزير خارجية العراق في جلستنا اليوم.

تدين الصين بشدة الهجوم الذي وقع في محافظة دهوك العراقية في ٢٠ تموز/يوليه. ونشعر بحزن عميق لسقوط ضحايا في الهجوم ونعرب عن تعازينا لحكومة العراق والأسر المكومة. ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى. ونؤيد البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة (SC/14980).

وقد شكّل العراق لجنة خاصة للتحقيق في هذا الهجوم. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون بشكل فعال مع العراق في هذا التحقيق بغية معرفة الحقائق في أقرب وقت ممكن وكفالة تحقيق المساءلة. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل متابعة التقدم المحرز في التحقيق وتقديم الدعم المناسب بما يتماشى مع متطلبات الحكومة العراقية.

إن موقع العراق ذو أهمية استراتيجية. وتتنوع الأعراق والأديان في البلد. وعليه، ينبغي أن يصبح البلد داعماً للتعاون الإقليمي، لا أن يكون ساحة للمنافسة الجيوسياسية. ومما يؤسف له أن القوات الأجنبية كثيراً ما تنفذ عمليات عسكرية في الأراضي العراقية دون موافقة حكومة العراق، منتهكة بشكل صارخ سيادة العراق وسلامته الإقليمية ومعرّضة حياة الشعب العراقي لخطر جسيم ومهددة الاستقرار الإقليمي بشكل خطير. وتأمل الصين أن تولي البلدان المعنية كامل الاحترام لسيادة العراق وسلامته الإقليمية وأن تظل ملتزمة بحل شواغلها الأمنية من خلال التعاون مع الحكومة العراقية.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت الحالة في العراق صعوداً وهبوطاً، وتحمل شعبه مصاعب لا حصر لها. وفي الوقت الحاضر، يسيطر الشعب العراقي فصلاً جديداً في إعادة الإعمار الوطني وإقامة علاقات حسن جوار وصداقة وتعزيز الحوار والتعاون الإقليميين، وبالتالي يصبح بشكل متزايد مساهماً في السلام والاستقرار الإقليميين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بقوة إلى جانب العراق وشعبه. وفي سبيل تحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل في العراق،

ونرى أنه لا بد من تعزيز الأمن الإقليمي، بما في ذلك من خلال إقامة علاقات حسن جوار بين الدول المهمة. وفي هذا السياق، نقدر أيما تقدير تركيز بغداد على تنمية العلاقات مع جميع جيرانها. ومن الأهمية بمكان أن نسعى إلى التأكد من تفادي تهئية مناخ تتصاعد فيه المواجهة فيما بين بلدان مختلفة. ونأمل أن تيسر الأطراف الفاعلة من خارج المنطقة عملية التطبيع، لا أن تثير المزيد من المواجهات.

ونرى أن هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى حشد الجهود للبحث عن حلول توافقية مقبولة لدى جميع الأطراف تهدف إلى الحد من التوترات ومعالجة جميع المسائل الملحة بالوسائل السياسية والدبلوماسية استناداً إلى القانون الدولي. وذلك هو محور الخطة الروسية لكفالة الأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي، فهي تنص على إحراز تقدم تدريجي نحو إنهاء النزاع ووضع تدابير لبناء الثقة والرقابة، وفي نهاية المطاف، إنشاء آلية أساسية للأمن الجماعي والتعاون في المنطقة.

السيدة جي كوبر (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها ووزير الخارجية حسين على انضمامه إلى جلسة اليوم.

تدين المملكة المتحدة الهجوم الذي وقع في محافظة دهوك في ٢٠ تموز/يوليه وتود أن تعرب عن خالص تعاطفها مع الضحايا والمتضررين. وتأسف المملكة المتحدة لوقوع خسائر في صفوف المدنيين وبيساورنا القلق إزاء الأثر الذي قد يخلفه الهجوم على استقرار العراق. ونؤيد تأييداً تاماً التحقيق الذي تجريه السلطات العراقية في هذا الهجوم.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل جميع الجهات الفاعلة احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية. ويظل الحوار والتعاون ضروريين لمكافحة الإرهاب وكفالة الأمن الإقليمي وحماية المدنيين. ونكرر التأكيد على ضرورة وفاء جميع الجهات الفاعلة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بغية الحفاظ على الاستقرار في العراق والمنطقة.

أخيراً، أود أن أعتم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى التزام المملكة المتحدة الثابت بأمن العراق والمنطقة بأسرها.

الإرهاب والعنف التي وقعت مؤخرا عرقلة مسار تحقيق الاستقرار والتنمية في العراق. وندين تلك الهجمات والأعمال بشدة. وينبغي ألا يكون للإرهاب مكان في أي مكان.

ويشكّل إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر والتصديق على نتائجها خطوتين مهمتين نحو توطيد الديمقراطية في العراق. ونتطلع بأمل إلى رؤية التجسيد الملموس لإرادة الشعب العراقي، على النحو الذي أعرب عنه بتصويته. ونشيد بالصبر الذي أبدته القوى السياسية العراقية بالدخول في حوار في محاولتها لإيجاد مخرج من المأزق. فالديمقراطية تتطلب وقتاً، وقد تتسم بالتعقيد، لكن نتائجها تدوم.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعمنا لسيادة العراق وسلامته الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل. أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، جينين هينيس - بلاسارث، على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات التي قدمتها.

أولاً، اسمحوا لي أن أعرب عن أعمق تعازينا لأسر وأصدقاء المتوفين، وعن أملنا في أن يشفى الجرحى المصابون خلال الحادث شفاء تاماً وسريعاً. ونرحب بالوزير حسين هنا اليوم، ونود أن نعرب عن تضامن البرازيل ودعمها الكاملين لشعب العراق وحكومته. وأرحب أيضاً بممثل تركيا في هذه الجلسة.

على مدى العقود القليلة الماضية، أظهر الشعب العراقي شجاعة وتصميماً وصموداً في كفاحه من أجل بلد ديمقراطي ومستقر وذي سيادة. وكذلك قاد العراق المعركة ضد الإرهاب وقدم تضحيات جسيمة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقد اعترف مجلس الأمن بتلك الجهود وما فتى يدعم العراق بثبات. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق رمز لذلك الالتزام، وهي تضطلع بدور أساسي في ذلك الصدد.

إن الجهود والتضحيات العراقية تعود بالنفع على المجتمع الدولي بأسره، ولكن بصفة خاصة جيران العراق، لأنه لا يمكن أن يسود الاستقرار في الشرق الأوسط بدون عراق آمن وذي سيادة. ولا يمكن

فضلاً عن ازدهار المنطقة واستقرارها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسهم باستمرار وبشكل إيجابي في ذلك الصدد.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس - بلاسارث على إحاطتها الوقائية. ونرحب بمشاركة معالي السيد فؤاد حسين، وزير خارجية العراق، ووفد تركيا في هذه الجلسة.

ونضم صوتنا إلى الأعضاء الآخرين في إدانة الهجوم المميت على دھوك بأشد العبارات. وننقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

ونأسف للخسائر في أرواح المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. ويشكّل هذا الهجوم انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، ويجب محاسبة الجناة.

وفي البيان الصحفي الذي صدر أمس (SC/14980)، تكلم مجلس الأمن بصوت موحد بشأن هذا الهجوم، دعماً للجهود المبذولة لإثبات الحقائق.

وأؤكد مجدداً دعم ألبانيا المبدئي لتحقيق المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب وردع ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

وقد استمعنا بعناية إلى ملاحظات الوزير حسين. ونحيط علماً على النحو الواجب بالإعلانات المتكررة الصادرة عن تركيا، بما في ذلك على أعلى المستويات وهنا اليوم، بأن الهجوم نفذه إرهابيون وكان يهدف إلى الإضرار بالعلاقات بين تركيا والعراق، كما حدث من قبل. ونرى أن التحقيق سيثبت الحقائق ونتطلع إلى النتائج التي سيخلص إليها. ونشجع كلا البلدين على التعاون بشكل وثيق من أجل إثبات الحقائق. ونرى أن من الأهمية بمكان عدم السماح لهذه الأعمال بأن تؤثر على العلاقات بين بلدين متجاورين في وقت توجد فيه حاجة إلى الحوار والتفاهم وإقامة مزيد من التعاون على هذا الأساس.

لقد عانى العراق وشعبه بشكل لا يواهى من الإرهاب في الماضي. وعلاوة على ذلك، استهدفت العديد من الهجمات وأعمال

سنوات. ونأمل أن يكون ممثلونا الدبلوماسيون آمنين في العراق، لأن هذه هي الطريقة التي يمكننا بها تحقيق السلام وتحسين العلاقات الثنائية - أي من خلال الدبلوماسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب وزير خارجية العراق الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد حسين (العراق) سيدي الرئيس. أولاً أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن وممثلي الدول المشاركة في هذا الاجتماع على هذا التضامن الكبير مع الشعب العراقي، ونشكركم أيضاً على تقديم التعازي وإدانة الهجمة العسكرية أو الهجمة على قرية سياحية في دهوك. وبالنسبة للخبر الذي ذكره ممثل تركيا - إذا كان الخبر صحيحاً، ونحن سندقق في الخبر - فإننا ندين وقوع هجمة على القنصلية التركية، ندين ونستنكر هذه العملية. وكممثل للحكومة العراقية ووزير خارجية العراق، سوف نقوم بالتحقيق في هذه المسألة. فمن واجبنا أن نحمي البعثات الدبلوماسية والدبلوماسيين على الأراضي العراقية. وسيتم التحقيق في هذه المسألة. ولكن هذا يدل على أن الهجمات التي حدثت في السابق تؤدي إلى ردود فعل. ونحن لا نعلم من كان وراء هذه العملية - إذا كانت كان الخبر صحيحاً. ولكن يجب أن نتوقف هذه الهجمات، وأن ينسحب الجيش التركي من الأراضي العراقية، وكذلك يجب أن تساعد الأمم المتحدة والدول المعنية العراق لكي نعمل أيضاً على إخراج قوات حزب العمال الكردستاني التركي من الأراضي العراقية.

وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

تبرير انتهاكات سيادته، سواء كان ذلك على أيدي جهات فاعلة في المنطقة أو خارجها. ونأمل أن تتوصل التحقيقات الشاملة إلى نتيجة سريعة وأن تثبت الحقائق الكامنة وراء هذه المأساة.

وينبغي ألا يكون العراق ساحة معركة، بل جسراً بين البلدان والثقافات والأديان. وقد سعت الحكومة العراقية بنشاط إلى أداء ذلك الدور، حيث عملت على تعزيز التفاهم والتعاون بين جيرانها، واتخاذ مبادرات مثل مؤتمر بغداد التاريخي للتعاون والشراكة، المعقود قبل عام تقريباً.

وحماية المدنيين عنصر أساسي من عناصر القانون الدولي يجب أن نتقيد به جميع الدول الأعضاء. وهو الهدف النهائي للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. إن مشاهد مثل تلك التي رأيناها في دهوك غير مقبولة ويجب إدانتها بشكل لا لبس فيه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وقد طلب ممثل تركيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد كيشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أعذر لأخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني أردت أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى تطور جديد. أبلغ مجلس الأمن مع بالغ الأسى بتطور ميداني حدث مؤخراً في العراق. فمنذ بضع دقائق، تلقينا إشعاراً بأنه تم إطلاق أربع قذائف هاون بالقرب من القنصلية العامة لتركيا في الموصل بالعراق. وهذا هجوم سافر آخر ومثال آخر على عدم سيطرة السلطات العراقية على أراضيها. وندعو مرة أخرى جميع السلطات العراقية إلى تجنب الخطاب التصعيدي والتركيز على التعاون، والتعاون في مواجهة جميع المنظمات الإرهابية. وتقيد التقارير الأولية بأنه لم يصب أحد بأذى، ولكننا، كما ذكرت في بياني، فقدنا دبلوماسياً في أربيل قبل ثلاث